المتحدة تحسن التصرف لو أنها نظرت إلى مكانتها لا بمقياس القوة العسكرية وحدها... وتصنع خيراً لو أنها حللت فرص نجاح أي مبادرة قبل أن تشرع في تنفيذها.

انه من المقرر أن يتوجه فان دير كلاو، رئيس مجلس السوق الاوروبية المشتركة، الى واشنطن بعد جولته في الشرق الاوسط مباشرة «للاطلاع على سياسة الادارة الاميركية الجديدة تجاه الشرق الاوسط ولطمأنتها إلى أن المبادرة الاوروبية ليست ضارة» حسب تعبير الوزير الهولندي نفسه. وهذا الحج إلى واشنطن بعد جولة الشرق الاوسط له دلالته الأكيدة على حرص أوروبا الغربية على التنسيق مع الولايات المتحدة في هذا الصدد، وعلى عدم اتخاذ خطوات محددة قبل إبلاغ واشنطن بها. وعلى أي حال فإن أنباء العواصم الاوروبية تؤكد أن جولة فان دير كلاو لن تكون الوحيدة، إذ ستتبعها سلسلة من الزيارات المماثلة، وأنه بعد استكمال هذه المشاورات ستتخذ مجموعة دول السوق العشر قرارها.

ومن ثم فان السؤال ما الذي يمكن أن تكون عليه ملامح هذا القرار؟.

التبعية المضاعفة

كانت أوروبا الغربية قد أصدرت، في البندقية، في حزيران (يونيو) الماضي، بياناً ضمنته مجموعة مبادىء لمبادرتها، في مقدمتها الحاجة إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، والحاجة إلى ارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات السلام. وأعقب إصدار هذا البيان - الذي قوبل بموجة معارضة شديدة في اسرائيل ومن جانب سلطات القاهرة - البدء بمحاولات لجس النبض لمعرفة مواقف الأطراف الشرق أوسطية، قام بها غاستون تورن رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) الماضيين. وفي الفترة ما بين جولتي تورن وكلاو، الاستطلاعيتين لا أكثر، وضع بيان البندقية في الثلاجة حيث كانت الادارة الأميركية السابقة مشغولة حتى أذنيها بحملة انتخابات الرئاسة، وكان عدد من حكومات أوروبا الغربية نفسها في مواجهة انشغالات مماثلة بين أزمات وزارية وانتخابات رئاسية أو نيابية... الخ.

وعلى الرغم من النقاط التي سبق أشرنا اليها على أنها نقاط محددة، تبدو، من خلالها، ملامح التحرك الأوروبي الجديدة أو «معطيات جديدة تحملها التحركات الاوروبية الأخيرة» - إلا أن أحداً لا يستطيع أن يرى اختلافاً جوهرياً بين النقطة التي يمكن أن يكون قد انتهى عندها فان دير كلاو وتلك التي انتهى عندها قبله غاستون تورن، وليس ذلك لأنها تبدأ من النقطة نفسها فحسب، أي من نقطة غلبة التبعية الأوروبية للموقف الاميركي؛ إنما أيضاً لأن أوروبا الغربية - أوروبا مجموعة الدول العشر - لا تزال محكومة بمحاولة التوفيق بين ثلاثة أمور لا يمكن التوفيق بينها بدرجات متساوية وهي:

١ - إبداء الحد الأقصى من حسن النية في مواجهة العرب، أو التظاهر به على الأقل (ضماناً لاستمرار الحصول على نفطهم وإبقاء أسواقهم مفتوحة أمام الصناعات والسلع الأوروبية).

٢ - التنسيق السياسي مع الولايات المتحدة (ضماناً للحصول على رضاها الذي يكفل بدوره استمرار تمتعها بالغطاء الدفاعي بشقيه الاستراتيجي والاقتصادي على السواء).

٣ - إرضاء اسرائيل عن طريق الامتناع - على الأقل - عن اتخاذ أي خطوات استفزازية ضدها، أو أية خطوات تعتبرها اسرائيل استفزازية لها (إرضاء للولايات المتحدة من ناحية، وإرضاء للعوامل «اليهودية» المحلية في أوروبا خاصة في الموضوعات الحساسة، كما هو الحال بالنسبة لانتخابات الرئاسة الفرنسية).

إن سياسة أوروبا الغربية لا تزال في الواقع تعاني من تبعية مزمنة مضاعفة. وكما ذكر هارولد شيشرمان في فصليه «أوروبيس» (شتاء ١٩٨٠) فان «جميع الجهود التي قامت بها أوروبا حتى الآن (وهو يرصد هذه «الجهود» من العام ١٩٧٠) لا ترقى إلى مصاف السياسة المستقلة في الشرق الأوسط وفي الصراع العربي - الاسرائيلي. والأوروبيون على وعي تام بحدودهم وحساسية وضعهم ودقته... إن الأوروبيين يشعرون بخطورة